

## الأداء العام للاقتصاد الخليجي في الربع الثالث 2025م

### الاقتصاد الخليجي يواصل نموه في الربع الثالث من عام 2025م

واصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الأسمي) لمجلس التعاون في الربع الثالث 2025م نموه التصاعدي ليصل إلى قيمة بلغت **595.8** مليار دولار أمريكي.

نمو سنوي مستمر..  +2.2% مقارنة بالربع الثالث 2024م

**تنويع اقتصادي مستدام..** المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الأسمي) ، في الربع الثالث 2025م

الإدارة العامة والدفاع	7.5%	التشييد	8.4%	الصناعات التحويلية	12.4%
الأنشطة العقارية	5.8%	المالية والتأمين	7.0%	تجارة الجملة والتجزئة	9.7%
الأنشطة الأخرى	27.3%	استخراج النفط والغاز	22.0%		

• يعكس التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية في الربع الثالث من 2025م نجاحا ملموسا في استراتيجيات التنويع الاقتصادي؛ بالرغم من أن القطاع النفطي يمثل ركيزة أساسية ويساهم بنسبة 22.0% من إجمالي الناتج، تبرز الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي كمحركات نمو حقيقية. حيث ساهمت الصناعات التحويلية بنسبة 12.4%، تليها أنشطة تجارة الجملة و التجزئة بنسبة 9.7%، ثم أنشطة التشييد بنسبة 8.4%، مما يؤكد التحول التدريجي نحو اقتصاد أكثر تنوعاً.

## الأداء العام للاقتصاد الخليجي في الربع الثالث 2025م

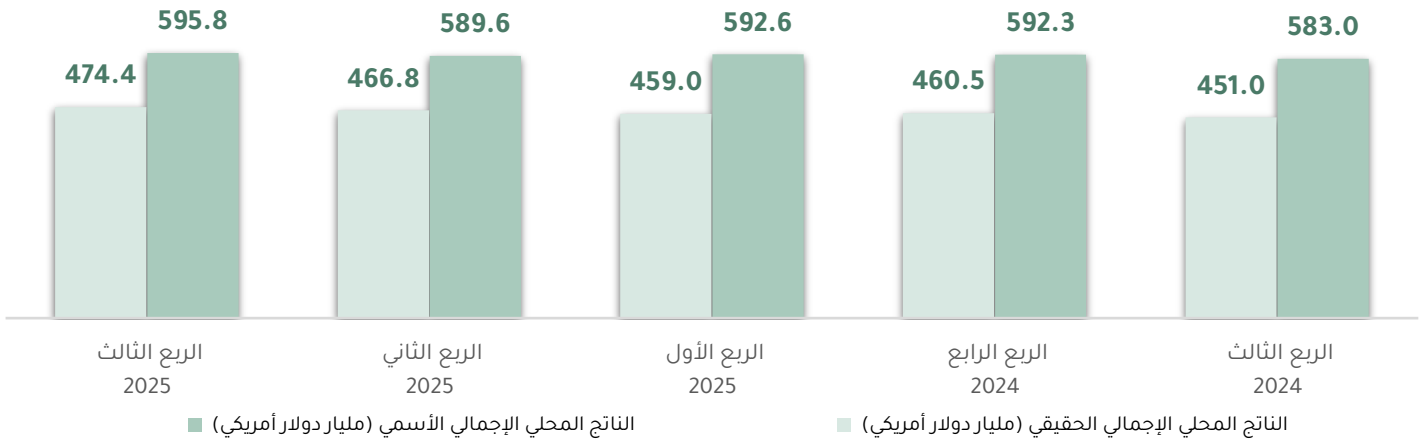
### الاقتصاد الخليجي .. استقرار ونمو مستدام\*

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) في الربع الثالث 2025م ما قيمته **474.4** مليار دولار أمريكي، مواصلاً تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً.

نمو سنوي مستمر.. **+5.2%** مقارنة بالربع الثالث 2024م



الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الأسمي) وبالأسعار الثابتة (الحقيقي)



حققت جميع اقتصادات دول مجلس التعاون معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) خلال الربع الثالث من عام 2025م مقارنة بالربع الثالث 2024م، بما يعكس استقرار الناتج المحلي ويعزز الثقة في المسار التنموي المستدام.

معدل النمو في الربع الثالث 2025م مقارنة بالربع الثالث 2024م (%)	الدولة
6.8	الإمارات
4.0	البحرين
4.8	السعودية
2.0	عُمان
2.9	قطر
4.8	الكويت

\* البيانات الواردة بناءً على مرجعية فبراير 2026م

\*\* سنة الأساس المعتمدة لمجلس التعاون سنة 2010م، وتعتمد كل من دولة الإمارات العربية ومملكة البحرين ودولة الكويت سنة 2010م كسنة أساس للتقديرات بالأسعار الثابتة، بينما سلطنة عُمان ودولة قطر تعتمدان سنة 2018م كسنة أساس وتعتمد المملكة العربية السعودية على منهجية السلاسل المتحركة (2023=100) كمنهجية لاعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.